

Distr.: General
13 June 2016
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

باراغواي

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-09629(A)



* 1 6 0 9 6 2 9 *

١- ترى باراغواي أن الاستعراض الدوري الشامل آلية من أهم الآليات المتاحة للمجتمع الدولي للنظر في حالة حقوق الإنسان في العالم. فقد تسنى من خلال مبادئ المساواة والشمولية والنزاهة والدورية، التي يتميز بها الاستعراض الدوري الشامل، ضمان المعاملة المتساوية للدول وتشجيع التعاون فيما بينها. واعتمدت باراغواي هذا الموقف منذ بداية تعاونها مع هذه الآلية خلال الجولة الأولى حيث قبلت جميع التوصيات المقدمة إليها. وبعد ذلك، قدّمت باراغواي، مجدّدةً بذلك التزامها، تقرير منتصف المدة للإشارة إلى ما حققتة من تقدم في تنفيذ التوصيات المذكورة.

٢- وهذه هي المبادئ التي استُرشد بها عند اتخاذ تدابير في جميع مراحل عملية إعداد التقرير الوطني لأغراض الاستعراض الأخير، سواء تعلق الأمر بصياغة التقرير التي شارك فيها ما يزيد على ٣٠ مؤسسة من المؤسسات الوطنية وفريق صياغة مألّف من ممثلي السلطات الثلاث أو المشاورات التي أُجريت مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتنسيقٍ من شبكة حقوق الإنسان وتحت إشراف السلطة التنفيذية.

٣- واضطلع بتجهيز وتنظيم المعلومات نظام رصد التوصيات (SIMORE)، وهو آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات متاحة على شبكة الإنترنت أثبتت فعاليتها في تعزيز قدرات الدولة على الوفاء بالتزاماتها. وفي هذا الصدد، لاحظت باراغواي بارتياح أثناء التحاور مع الدول أن نحو ٤٥ بلداً رحب باستخدام هذه الأداة. وتشجع هذه التجربة باراغواي على مواصلة العمل بالتعاون مع بلدان أخرى من أجل إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان كفيلة بتحسين مستوى حماية هذه الحقوق.

٤- وشاركت باراغواي في الاستعراض الخاص بها يحدوها في ذلك الاقتناع نفسه والمسؤولية نفسها والالتزام نفسه التي طالما تحلت بها في تقديم تقاريرها، بطريقة واضحة وشفافة، عن التقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان في البلد وكذلك عن التحديات التي لا تزال قائمة. وتعرب باراغواي عن شكرها للدول على ما أولته من اهتمام لتقريرها، وتشهد على ذلك التوصيات الـ ١٩٣ المقدمة أثناء الاستعراض الشفوي والتي نُقّذ معظمها إلى حد كبير، كما يتضح من التحليل المفصّل الذي أُجري في هذا الخصوص. وبالمثل، ترحب باراغواي بالتأييد الذي لقيته السياسات العامة والآليات والتدابير المعتمدة من أجل رفاه جميع مواطني باراغواي. ويلتزم البلد بتعزيز التقدم المحرز.

٥- وفي الختام، تود باراغواي أن تشجع الدول على مواصلة تقديم دعم قوي لآلية الاستعراض الدوري الشامل التي أتاحت معرفة وتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ويقع على عاتق الدول تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار هذه الآلية تنفيذاً دقيقاً باعتماد نُظم رصد فعالة تسمح بالحصول على نتائج ملموسة على أرض الواقع.

التوصيات المتعلقة بالالتزامات الدولية

٦- تقبل جمهورية باراغواي التوصية ١٠٢-١؛ فالصك المعني معروض حالياً على مختلف الهيئات الحكومية للتشاور بشأن إمكانية التصديق عليه وشروط تطبيقه. وبالمثل، تقبل باراغواي التوصية ١٠٢-٢ وتشير إلى أن الصك سيُعرض قريباً على البرلمان للتصديق عليه. وتقبل باراغواي كذلك التوصيتين ١٠٢-٣ و ١٠٢-٤.

٧- بيد أن باراغواي تحيط علماً بالتوصيتين ١٠٥-١ و ١٠٥-٢ اللتين تفتقران إلى الدقة في صياغتهما وتذكر بأنها صدّقت على البروتوكولين الأول والثاني لاتفاقية حقوق الطفل ووقّعت على البروتوكول الثالث الذي هو في طور عملية التصديق. ففي التوصية ١٠٥-٢، طُلب من باراغواي سحب تحفظاتها على المادتين ٧٦ و ٧٧ من الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في حين أن باراغواي لم تبد هذه التحفظات.

٨- وفيما يتعلق بالتوصيات ١٠٢-٥ و ١٠٢-٦ و ١٠٢-٧ و ١٠٢-٨ المتعلقة بتنفيذ نظام روما الأساسي وتعديلات كمبالا، يعكف المؤتمر الوطني حالياً على النظر في مشروع القانون المتعلق بتنفيذ نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. ولكي يحظى هذا المشروع بموافقة مبدئية، من اللازم أن تقره لجنة القوانين التابعة لمجلس الشيوخ، وهي الهيئة البرلمانية العليا التي يتعين عليها البت في المسألة.

٩- وقبلت باراغواي التوصية ١٠٢-٩ علماً بأن القانون رقم ٢٠١٢/٤٦١٤ جعل تعريف التعذيب وتعريف الاختفاء القسري منسجمين مع التعريفين الواردين في اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب بهدف ضمان تفسير معاهدتين متعلقتين بحقوق إنسان ملزمتين لباراغواي تفسيراً متسقاً.

التوصيات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٠- تقبل باراغواي التوصيات ١٠٢-١٤ و ١٠٢-١٥ و ١٠٢-١٦ و ١٠٢-١٧ و ١٠٢-١٨ و ١٠٢-١٩ و ١٠٢-٢٠ و ١٠٢-٢١ و ١٠٢-٢٢ و ١٠٢-٢٣ و ١٠٢-٢٤.

التوصيات المتعلقة بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان

١١- فيما يتصل بالتوصيات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، تقبل باراغواي التوصيتين ١٠٢-٢٨ و ١٠٢-٢٩ اللتين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتوصية ١٠٢-٣٠ التي تصب في نفس الاتجاه. ومن التدابير الإيجابية المعتمدة في هذا الإطار إنشاء مرصد حقوق الإنسان الذي سيبدأ تفعيله قريباً.

التوصيات المتعلقة بالأطفال والمراهقين

١٢- تقبل باراغواي التوصيات ١٠-١٠٢ و ١١-١٠٢ و ١٢-١٠٢ و ١٤١-١٠٢. وهي تقبل أيضاً التوصيتين ٤٦-١٠٢ و ٤٧-١٠٢ المتعلقة بالعقوبة البدنية، وتشير إلى أن مشروع قانون بشأن حماية الأطفال والمراهقين من العقوبة البدنية وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قد عُرض على البرلمان في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ الذي حظي بالموافقة مبدئياً.

١٣- وبالمثل، تقبل باراغواي التوصيات ٥٩-١٠٢ و ٦٠-١٠٢ و ٦١-١٠٢ المتعلقة بتسجيل المواليد.

١٤- وحظيت التوصيتان ٩١-١٠٢ و ٩٢-١٠٢ المتعلقة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال بقبول باراغواي. وقُدّمت رسمياً في الآونة الأخيرة حملة "احترم حقوقي: بلِّغ عن العنف الجنسي". وهي مبادرة تهدف إلى توعية جميع الجهات الفاعلة بأهمية الإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الأطفال والمراهقين.

١٥- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، تقبل باراغواي التوصيات ٩٠-١٠٢ و ٩٣-١٠٢ و ٩٤-١٠٢ و ٩٥-١٠٢ و ٩٦-١٠٢ و ٩٧-١٠٢ و ٩٨-١٠٢. وقد زُفِع الحد الأدنى لسن العمل، بموجب القانون رقم ١٥/٥٤٠٧ المتعلق بالعمل المنزلي، إلى ١٨ عاماً. وسيُفَرَّغ قريباً من مشروع القانون الأولي المتضمن تعريف عمل الأطفال المحفوف بالمخاطر وعمل الأطفال في الخدمة المنزلية (*criadazgo*) والهادف إلى فرض جزاءات مناسبة عن الانتهاكات. وبالمثل، جرت مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه وحماية المراهقين العمال في باراغواي بهدف تحسين تنفيذها.

التوصيات المتعلقة بالسكان الأصليين

١٦- فيما يخص التوصيات المتعلقة بالسكان الأصليين، تقبل باراغواي التوصيات ١١٨-١٠٢ و ١٧٣-١٠٢ و ٢٥-١٠٢ و ٢٦-١٠٢ و ٢٧-١٠٢ و ١٧١-١٠٢ و ١٧٢-١٠٢ و ١٧٣-١٠٢ و ١٧٤-١٠٢ و ١٧٥-١٠٢ و ١٧٦-١٠٢ و ١٧٧-١٠٢ و ١٧٨-١٠٢ و ١٧٩-١٠٢ و ١٨٠-١٠٢ و ١٨١-١٠٢ و ١٨٢-١٠٢.

التوصيات المتعلقة بالمرأة

١٧- تقبل باراغواي التوصية ٣١-١٠٢، وقد قُدّمت في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، مشروع القانون المتعلق بالتكافؤ الديمقراطي حتى تتمكن المرأة حقيقياً من تولي مناصب صنع القرار.

١٨- وتقبل باراغواي أيضاً التوصيات ١٠٢-٣٢ و ١٠٢-٤٨ و ١٠٢-٤٩ و ١٠٢-٥٠ و ١٠٢-٥١ و ١٠٢-١٣٦ و ١٠٢-١٣٧.

١٩- والتوصيات التي حظيت بقبول باراغواي فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات هي التوصيات التالية: ١٠٢-٦٦ و ١٠٢-٦٧ و ١٠٢-٦٨ و ١٠٢-٦٩ و ١٠٢-٧٠ و ١٠٢-٧١ و ١٠٢-٧٢ و ١٠٢-٧٣ و ١٠٢-٧٤ و ١٠٢-٧٥ و ١٠٢-٧٦ و ١٠٢-٧٧ و ١٠٢-٧٨ و ١٠٢-٧٩ و ١٠٢-٨٠ و ١٠٢-٨١ و ١٠٢-٨٢ و ١٠٢-٨٣ و ١٠٢-٨٤ و ١٠٢-٨٥ و ١٠٢-٨٧ و ١٠٢-٨٨ و ١٠٢-٨٩. وينظر البرلمان حالياً في مشروع قانون بشأن الحماية الشاملة للمرأة. وقد أقره مجلس النواب في المحمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وهو يعكف حالياً على دراسته بإمعان.

التوصيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة

٢٠- تقبل باراغواي التوصيات ١٠٢-١٦٣ و ١٠٢-١٦٤ و ١٠٢-١٦٥ و ١٠٢-١٦٦ و ١٠٢-١٦٧ و ١٠٢-١٦٨ و ١٠٢-١٦٩ و ١٠٢-١٧٠. وسُدرج عدد من هذه التوصيات في المحاور الاستراتيجية لخطة العمل الوطنية الأولى المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي قُدمت رسمياً في شباط/فبراير ٢٠١٦ وُحددت فيها خارطة طريق لاعتماد تدابير ترمي إلى تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الاستفادة من جميع الظروف اللازمة لتنميتهم الشاملة.

التوصيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص

٢١- تقبل باراغواي التوصيات التالية: ١٠٢-٩٩ و ١٠٢-١٠٠ و ١٠٢-١٠١ و ١٠٢-١٠٢ و ١٠٢-١٠٣ و ١٠٢-١٠٤، ومعظمها في طور التنفيذ.

التوصيات المتعلقة بعدم التمييز

٢٢- تقبل باراغواي التوصيات ١٠٢-٣٣ و ١٠٢-٣٦ و ١٠٢-٣٧ و ١٠٢-٣٨ و ١٠٢-٣٩ و ١٠٢-٤٠ و ١٠٢-٤١ و ١٠٢-٤٢ و ١٠٢-٤٣ و ١٠٢-٤٤ و ١٠٢-٤٥ و ١٠٢-٥٢ و ١٠٢-٥٣ و ١٠٢-٥٤ و ١٠٢-٥٥ و ١٠٢-٥٦ و ١٠٢-٥٧ و ١٠٢-٥٨.

التوصيات المتعلقة بالنظم الوطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات

٢٣- تقبل باراغواي التوصية ١٠٢-٣٤، وقد عمدت باراغواي، استناداً إلى الخبرة الجيدة التي اكتسبتها من نظام متابعة تنفيذ التوصيات (SIMORE)، إلى تصميم برنامجها للتعاون التقني "SIMORE PARAGUAY"، الذي تتيحه للدول للمساهمة في إنشاء نُظم ماثلة في بلدان أخرى. وتقدم باراغواي في الوقت الراهن مساعدة تقنية إلى أوروغواي وهندوراس وشيلي. وتقبل

باراغواي التوصية ١٠٢-٣٥، وستجري متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل عن طريق نظام SIMORE الذي تنص خطة العمل المتعلقة به على مشاركة منظمات المجتمع المدني، وسيعنى البرنامج الدولي لمنتدى حقوق الإنسان، الذي يمثل هيئة تديرها وزارة الخارجية، بالتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية.

التوصيات المتعلقة بأنشطة المراقبة

٢٤- تقبل باراغواي التوصيتين ١٠٢-٦٢ و ١٠٢-٦٣ وتؤكد أن أي هيئة تُعنى بأنشطة المراقبة يجب أن تكون خاضعة لأحكام وطنية ودولية ملزمة، تكفل احترام حقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية.

التوصيات المتعلقة بحالات انعدام الجنسية

٢٥- تقبل باراغواي التوصيتين ١٠٢-١٨٣ و ١٠٢-١٨٤.

التوصيات المتعلقة بنظام السجون

٢٦- تقبل باراغواي التوصيتين ١٠٢-٦٤ و ١٠٢-٦٥. وهي تقبل أيضاً التوصية ١٠٢-١٢١ المتعلقة بقضاء الأحداث، وقد أُدم مؤخراً في هذا المجال بروتوكول رصد ومراقبة التدابير الاجتماعية التعليمية الخاصة بالمرهقين المخالفين للقانون، الذي يرمي إلى تحديد استراتيجيات وطرائق مراقبة تنفيذ التدابير غير الاحتجازية. ويتيح هذا الصك فرص التعاون مع النظام القضائي ويشكّل أداة عمل لإدارة التدابير غير الاحتجازية، التابعة للجهاز الوطني لرعاية الأحداث الجانحين الذي تشرف عليه وزارة العدل.

التوصيات المتعلقة بإقامة العدل

٢٧- التوصيات الرامية إلى ضمان استقلال السلطة القضائية ونزاهتها التي قبلتها باراغواي هي: ١١٢-١٠٥ و ١١٢-١٠٦ و ١١٢-١٢٠. وتقبل باراغواي أيضاً التوصيات ١٠٢-١٠٧ و ١٠٢-١٠٨ و ١٠٢-١٠٩ المتعلقة بتمكين الفئات الأشد ضعفاً من اللجوء إلى العدالة. وقد نذرت وزارة العدل مؤخراً مشروعاً يسعى إلى الترويج لثقافة العمل التطوعي في المجال القانوني لتشجيع المحامين على تقديم مساعدة مجانية إلى المحتجزين الأشد ضعفاً في مؤسسات السجون في البلد الراغبين في التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة في حقهم. والأمل معقود على أن يسهم هذا التدبير في الحد من حالات التأخير المفرط في الإجراءات الجنائية.

٢٨- وفيما يتعلق بالتوصية ١٠٤-١، تتعهد السلطة التنفيذية بإحالة مضمونها إلى الكونغرس الوطني بغية تنفيذها، وذلك وفقاً لأحكام المادة ١٩٥ من الدستور التي تنص على

جواز إنشاء الكونغرس بغرفتيه لجان تحقيق مشتركة بشأن أيّ مسألة متعلقة بالمصلحة العامة وكذلك بشأن سلوك أعضاء تلك اللجان.

٢٩- وعلاوةً على ذلك، بلغت الإجراءات الشفوية والعلنية المتعلقة بأحداث مارينا كويه مرحلتها النهائية. وبالإضافة إلى القضية الرئيسية، قُدمت إلى النيابة العامة في عام ٢٠١٢ شكوى واحدة بشأن انتهاك حقوق الإنسان، وهي الآن قيد التحقيق. وفي غضون السنوات الأربع التي أعقبت أحداث مارينا كويه، لم تُقدّم رسمياً أيّ شكوى أخرى إلى الهيئات المختصة في هذه القضية.

التوصيات المتعلقة بالتعذيب

٣٠- تقبل باراغواي التوصيات ١١٠-١٠٢ و ١١١-١٠٢ و ١١٢-١٠٢ و ١١٩-١٠٢ المتعلقة بمنع التعذيب والقضاء عليه.

التوصيات المتعلقة بالفساد

٣١- تقبل باراغواي التوصيتين ١١٢-١١٣ و ١١٢-١١٤ اللتين ترميان إلى القضاء على الفساد في مختلف هيئات الدولة.

التوصيات المتعلقة بسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

٣٢- تقبل باراغواي التوصيات ١١٥-١٠٢ و ١١٦-١٠٢ و ١١٧-١٠٢ و ١٢٤-١٠٢ و ١٢٥-١٠٢ و ١٢٦-١٠٢ و ١٢٧-١٠٢ و ١٢٨-١٠٢ و ١٢٩-١٠٢ و ١٣٠-١٠٢ و ١٣١-١٠٢ و ١٣٢-١٠٢ و ١٣٣-١٠٢ و ١٣٤-١٠٢ و ١٣٥-١٠٢. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عُرض على البرلمان مشروع قانون يرمي إلى إنشاء آلية لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. وستُعقد الجلسات العلنية في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

التوصيات المتعلقة بالحقيقة والعدالة وعدم النسيان

٣٣- تقبل باراغواي التوصية ١٢٢-١٠٢.

التوصيات المتعلقة بحرية الدين والمعتقد

٣٤- تقبل باراغواي التوصية ١٢٣-١٠٢.

التوصيات المتعلقة بالتقدم الاجتماعي ومكافحة الفقر

٣٥- تقبل باراغواي التوصيتين ١٣٩-١٠٢ و ١٤٠-١٠٢.

٣٦- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، تقبل باراغواي التوصيات ١٠٢-١٤٢ و ١٠٢-١٤٣ و ١٠٢-١٤٤ و ١٠٢-١٤٥ و ١٠٢-١٤٦ و ١٠٢-١٤٧ و ١٠٢-١٨٥. وفي هذا الصدد، أسهم البرنامج الرائد "Sembrando Oportunidades" في إحداث تراجع هام في الأرقام المتعلقة بالفقر المدقع؛ ففي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، انخفضت نسبة الفقر والفقر المدقع على الصعيد الوطني من ٣٢,٤٣ في المائة إلى ٢٢,٢٤ في المائة ومن ١٨,٠٣ في المائة إلى ٩,٩٧ على التوالي.

التوصيات المتعلقة بحماية الأسرة

٣٧- تقبل باراغواي التوصية ١٠٢-١٣٨.

التوصيات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل

٣٨- تقبل باراغواي التوصية ١٠٢-١٣ المتعلقة بتحسين تشريعات العمل الخاصة بالنساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نفذت باراغواي خطة تسوية الأوضاع غير القانونية ومكافحة وقوع مثل هذه الأوضاع، وهي الخطة التي تسعى إلى تنظيم المؤسسات التجارية وتفتتح تقديم حوافز ضريبية إلى الشركات والمؤسسات التجارية التي تشجع المسؤولية الاجتماعية واحترام الأحكام القانونية المتعلقة بقانون العمل.

٣٩- وتقبل باراغواي أيضاً التوصيات ١٠٢-١٤٨ و ١٠٢-١٤٩ و ١٠٢-١٥٠ المتعلقة بحصول الجميع على الرعاية الصحية.

٤٠- وتقبل باراغواي كذلك التوصيات ١٠٢-١٥١ و ١٠٢-١٥٢ و ١٠٢-١٥٣ و ١٠٢-١٥٤ و ١٠٢-١٥٥ و ١٠٢-١٥٦ و ١٠٢-١٥٧. وهي تعكف حالياً على إقرار الخطة الوطنية للرعاية الصحية الشاملة للأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، التي تهدف إلى تحديد محاور استراتيجية جديدة لتلبية الاحتياجات ومعالجة المسائل ذات الأولوية مع الحرص على احترام القانون والمساواة بين الجنسين وتعدد الثقافات وإعطاء الأولوية لنهج يدمج الرعاية الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الشاملة للأطفال، في جميع السياسات.

٤١- وتحيط باراغواي علماً بالتوصيات ١٠٥-٣ و ١٠٥-٤ و ١٠٥-٥ و ١٠٥-٦ التي تتنافى مع أحكام الدستور ومع الالتزامات الدولية الناشئة عن الصكوك الدولية التي تكفل الحق في الحياة.

٤٢- وتقبل باراغواي التوصيات ١٠٢-١٥٨ و ١٠٢-١٥٩ و ١٠٢-١٦٠ و ١٠٢-١٦١ و ١٠٢-١٦٢ المتعلقة بممارسة الحق في التعليم ممارسةً كاملةً. وفي هذا الصدد، تنفذ وزارة التعليم والثقافة مختلف الاستراتيجيات التي ترمي إلى تحسين فرص الحصول على التعليم وتنص،

في جملة أمور، على تزويد الجميع بالمواد المدرسية وتوفير الموارد المالية للهيئات الإدارية الرسمية لضمان مجانية التعليم وتغطية تكاليف النقل والوجبات المدرسية وتقديم منح دراسية.

التوصيات المتعلقة بالبيئة

٤٣ - تقبل باراغواي التوصية ١٠٢-١٨٦.

الالتزامات الطوعية

٤٤ - تؤكد باراغواي من جديد الالتزامات التي تعهدت بها في تقريرها الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق القرار ٢١/١٦ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان. وقد تم الوفاء فعلاً ببعض هذه الالتزامات: الموافقة على السياسة الوطنية الجديدة للهجرة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وسن القانون رقم ٥٥٠٨ المتعلق بتعزيز الأمومة وحمايتها ودعم الرضاعة الطبيعية.

٤٥ - وتلتزم باراغواي بمواصلة دعم التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للتعهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبتشجيع التعاون بين الهيئات الإقليمية والدولية.